Email: 14october@14october.com

ثقافة الكراهية يجب أن ترفض من الجميع

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الاثنين 9 نوفمبر 2009 م - العدد (14641) السنة الحادية و الأربعون

شكّل لجنة لصياغة التوصيات

مجلس الشورى يناقش موضوع المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية

■ جانب من أعضاء مجلس الشورى

■ هيئة رئاسة مجلس الشورى

شبوة/سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس اجتماعه الثالث من دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الحالي 2009 برئاسة رئيس المجلس عبدالعزيز عبدالغني، حيث كرس الاجتماع لمناقشة موضوع المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية.

وقدمت لجنة السلطة المحلية والخدمات بمجلس الشورى تقريرها عن الموضوع إلى الاجتماع الذي قام بقراءته رئيس اللجنة عبد الله أحمد مجيديع ونائب رئيس اللجنة محمد حسن دماج، ومقرر اللجنة سعيد عبد الله يافعي. وتضمن التقرير إيجازاً للإجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة من أجل عقد المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية على مستوى المحافظات خلال الفترة من الأول حتى الرابع عشر من شهر يوليو الماضي.

واستعرض التقرير ابرز النتائج التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات استناداً إلى التقرير الذي رفعته وزارة السلطة المحلية إلى مجلس الوزراء، حيث يشير التقرير إلى أن تلك المؤتمرات خرجت بـ 1185 توصية وقرار.

كما أشار التقرير إلى ما أكدت عليه المؤتمرات الفرعية، فيما يخص الثوابت الوطنية وفي مقدمتها الوحدة والجمهورية والديمقراطية، وإلى إشادتها بالجهود المخلصة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لخير الوطن وأمنه واستقراره، ووقوف أعضاء المؤتمرات الفرعية خلف قيادته الحكيمة.

وأوجز التقرير كذلك أهم ما خرجت به المؤتمرات الفرعية من توصيات ومقررات على علاقة بتطوير والانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

واشتمل التقرير على الاستنتاجات التي خرجت بها اللجنة المختصة بالمجلس حول المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية، حيث أشارت اللجنة في تقييمها لما خرجت بها تلك المؤتمرات من توصيات الى أن معظم تلك التوصيات تتعلق بأمور محلية بحتة، ولم تركز بشكل أساس على القضية الأبرز المطروحة على المؤتمرات ممثلة باستراتيجية الحكم المحلي.

وأوردت اللجنة كذلك جملة من التوصيات التي قالت إنها شكلت محل إجماع المؤتمرات المحلية في مختلف المحافظات، ومن أهمها ضرورة وضع برنامج تدريبي لأعضاء السلطة المحلية وكوادرها الفنية، وإعادة هيكلة الوزارات والأجهزة المركزية، وتدني حصة السلطة المحلية من الوظائف، وتعديل القوانين بما يتفق مع قانون السلطة المحلي المقترح، والاهتمام بالموارد المحلية، والعناية بقطاعي التعليم والصحة العامة.

كما خلصت اللجنة في تقريرها إلى جملة من التوصيات التي اكدت من خلالها ضرورة الإسراع في وضع خطة زمنية محددة واستكمال إنشاء المجمعات الحكومية في المحافظات والمديريات، وتكليف اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الخامس بتقديم تقرير عن مدى تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمرات الأربعة الماضية.

هذا وقد أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع على ضوء تقرير اللجنة المختصة، حيث أشادوا بالمؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية ووصفوها بالتظاهرة الديمقراطية الشعبية الواسعة، والتعبير القوي على حيوية النظام الديمقراطي لبلادنا.

كما أشادوا بالنجاح الذي حققته تلك المؤتمرات وبالتوصيات والقرارات التي خرجت بها ولامست أهم القضايا ذات الصلة بتطوير تجربة السلطة المحلية والانتقال بها نحو نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

ودعا أعضاء مجلس الشورى إلى أهمية الوقوف المتأني أمام تجربة السلطة المحلية وإخضاع ممارسات المجالس المحلية للمراجعة والتقييم بما يكفل استخلاص العبر والنتائج الأفضل وبما يفيد تطوير والارتقاء بتجربة السلطة المحلية في اليمن.

ولفت أعضاء المجلس إلى استراتيجية الحكم المحلي وما تشكله من أهمية كونها تتضمن الرؤية الوطنية لتطوير والارتقاء بالسلطة المحلية، بصفتها ثمرة من ثمار الوحدة اليمنية والديمقراطية، وتجسيد حي للمشاركة الشعبية في صنع القرار.

وتحدث أمام مجلس الشورى نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي، الذي وضع أعضاء المجلس في صورة الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية المقرر نهاية ديسمبر القادم.

كما أحاطهم بالقضايا الأساسية التي سيقف أمامها المؤتمر وفي مقدمتها الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، والبرنامج الوطني لتنفيذ الاستراتيجية..مشيراً إلى المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية متمثلة في البنية الأساسية للحكم المحلي وقضايا التدريب والتأهيل، والموارد المحلية.

واستعرض العليمي الجهود التي قامت بها وزارة الإدارة المحلية في التعامل مع مخرجات مقررات وتوصيات المؤتمرات الفرعية.. موضحاً بأنه قد تم تنفيذ نحو 25 بالمائة من تلك المقررات.

وقال « تم إعداد مصفوفة تنفيذية بتلك التوصيات، تتوزع على مختلف المجالات الخدمية وتتعلق بكل محافظة على حدة».كما استعرض الجهود المبذولة للايفاء باستحقاق الانتقال إلى نظام الحكم المحلي، بما في ذلك المواءمة القانونية.

وأضاف « تم أيضاً تخويل صلاحية التصرف بالموازنة الخاصة بتمويل وتنفيذ المشاريع المحلية للسلطات المحلية في المحافظات لتتولى الإشراف على تمويلها وتنفيذها، كما تم رفع سقف المبالغ التي يحق لمحافظي المحافظات إقرارها لتمويل المشاريع المحلية بما يساوي صلاحية الوزير في المركز».

وأضح نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بأن الوزارة بدأت بتنفيذ برنامج التدريب والتأهيل الشامل لأعضاء المجالس المحلية في كل مجالات الحكم المحلي وذلك في ست محافظات، كما سيتم تنفيذ البرنامج في ست محافظات أخرى إلى أن يتم تغطية كافة المحافظات بهذا البرنامج، فيما تتم التهيئة لافتتاح معهد للتدريب والتأهيل خاص بالإدارة المحلية.

هذا وفي ختام المناقشات قرر مجلس الشورى تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع تتكون من رئيس وأعضاء اللجنة المختصة بالمجلس وممثلين عن وزارة الإدارة المحلية.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة وكيل وزارة الإدارة المحلية عمر سالم العكبري، ووكيل الوزارة لشئون الخطط والموازنات أمين محمد المقطري.

محامون وحقوقيون ورؤساء منظمات مجتمع مدني:

عناصر الإرهاب بصعدة خانت الوطن وارتكبت جرائم حرب ضد الإنسانية

على الدولة الحسم العسكري وتقديم عناصر الإرهاب إلى القضاء

■ القوات المسلحة والأمن اثناء دكها أوكار عناصر الارهاب والتمرد في صعدة

اصنعاء/عبده سيف الرعيني:

وصف محامون وناشطون حقوقيون ورؤساء منظمات مجتمع مدني الجرائم التي ترتكبها عناصر الإرهاب الحوثية بصعدة بحق المواطنين تصنف ضمن جرائم الحرب بحق الانسانية.

وأكدوا في أحاديثهم أن عصابة الإرهاب مفسدون في الأرض حسب التشريعات الإسلامية وأنهم يصنفون ضمن من ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى للوطن ووصفو الاعمال التي تقوم بها تلك العناصر بأنها أعمال معادية لليمن تترجم أجندة دول لها مصالح خاصة في المنطقة .

وطالب المحامون ورؤساء منظمات المجتمع المدني الدولة بضرورة الحسم العسكري وتقديم عناصر الإرهاب للقضاء لينالوا جزاءهم العادل إزاء ما ارتكبوه من جرائم ضد الوطن والمواطنين فإلى حصيلة أحاديثهم :

قتلوا النساء والأطفال واعتدوا على مخيمات النازحين

بداية قالت المحامية / غناء حيدر علي المقداد المدير التنفيذي لمؤسسة مدار القانونية للتدريب والتأهيل : أن ما تقوم به عناصر الإرهاب الحوثية في محافظة صعدة وسفيان من جرائم قتل للأطفال والنساء وقطع للطرقات وأعمال تقطع واختطاف و اعتداءات على مخيمات النازحين تعتبر جرائم حرب ضد الإنسانية بحسب القانون الدولي الإنساني وأضافت كما ان رفعها السلاح في وجه الدولة وشق عصا الطاعة لولي الأمر وقيام هذه العصابة بسفك دماء المواطنين الأبرياء وقتلهم العمد لأبناء القوات المسلحة والأمن دون وجه حق , كل هذه الأفعال الإجرامية والإرهابية تعتبر خرقا لكل التشريعات الإسلامية وخروجاً عن القانون والدستور كما أن هذه الجرائم التي ترتكبها عناصر الإرهاب بصعدة لا يرضاها الله ولا رسوله ولا عباده وتتنافى مع كل التشريعات السماوية والتشريعات الوضعية الإنسانية .

الضرب بيد من حديد

ولفتت غناء المقداد إلى أنه ينبغي على الدولة والحكومة الضرب بيد من حديد لاستئصال عناصر الفتنة والإرهاب في صعدة باعتبار أن هذه العناصر الإرهابية التخريبية خارجة على القانون و أداة عميلة لتنفيذ أجندة دول معادية للأمن والاستقرار والوحدة في اليمن والمنطقة العربية والجزيرة والخليج وتستهدف الانقلاب على النظام الجمهوري وزعزعة الأمن والاستقرار .

جعلوا المواطنين دروعاً بشرية

وأكدت أن جماعة الحوثي الإرهابية قامت بانتهاك الحقوق والحريات للمواطنين وجعلت من المواطنين الأبرياء العزل دروعا بشرية لها مشيرة إلى أن عناصر الإرهاب في صعدة قامت بقصف مخيمات النازحين وهو عمل أجرامي وحشي يصنف حسب القوانين الدولية لحقوق الإنسان بجرائم الحرب ضد الإنسانية.

عصابة فساد في الأرض

ومضت المحامية المقداد في حديثها إلى القول : لقد كشف أن هذه العصابة الإرهابية بالإضافة إلى إنها عصابة فساد في الأرض وخارجة على النظام والقانون والدستور ومرتكبة جرائم حرب إنسانية إنها أيضاً أي جماعة الإرهاب الحوثية عناصر عميلة تتلقى الإمداد من الأسلحة والأموال من جهات ودول معادية لليمن الأمر الذي يجعل هذه العناصر الإرهابية وبحسب القوانين الوطنية ممن ارتكبوا الخيانة العظمى ضد الوطن والأمة وليس هذا فحسب بل أن محاولة تسلل هذه العناصر لتنفيذ عمليات إرهابية في الأراضي السعودية اليوم يدل أن جماعة الحوثي تنفذ مؤامرة خطيرة ومخططاً بعيد المدى يهدف إلى تمزيق الأمة العربية كلها وليس اليمن وحده خدمة لمخطط دول معادية لليمن والأمة العربية .

تفعيل دور المجتمع المدني في توعية الشباب

من جهته قال الدكتور / خالد عبدالله الثور رئيس الهيئة الاستشارية العليا لمنظمة رعاية أبناء شهداء الثورة اليمنية ان المطلوب من جميع الفعاليات الجماهيرية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني تكثيف جهودها في التوعية المجتمعية حول مخاطر الفكر الإرهابي المتطرف لجماعة الإرهاب والتمرد الحوثية والانتقال بهذه القضية حتى تصبح قضية رأي عام لكشف تلك النوايا الخبيثة التي تهدف إليها جماعة الحوثي الإرهابية والعميلة والتي تريد من خلالها الانقضاض على النظام الجمهوري وإعادة الشعب اليمني إلى عهد الإمامة وعهود العبودية

مسؤولية وطنية في تنوير الشباب

وقال الدكتور الثور أن منظمات المجتمع المدني تتحمل مسئولية وطنية وتاريخية في عملية التنوير للشباب بأهمية التمسك بالثورة وأهدافها الستة والحفاظ على الوحدة وعدم التفريط بالمكتسبات الثورية وتكثيف في الدعوة إلى مزيد من الاصطفاف الوطني والوقوف إلى جانب القوات المسلحة والأمن باعتبار ذلك واجبا وطنيا ودينياً على عاتق كل مواطن يمني شريف .

الدعوة الى اصطفاف القوى الفاعلة بالساحة الوطنية

الدكتور / عبدالمجيد الفهد رئيس مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي « مدى» قال : ينبغي على كل منظمات المجتمع المدني في اليمن أن تفعل دورها في توعية الشباب والنشء من مخاطر الفكر الإرهابي الهدام الذي تحمله عناصر الإرهاب والتطرف الحوثية.

ودعا كافة الفعاليات السياسية والجماهيرية إلى الالتفاف حول القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والوقوف إلى جانب الجيش والانتصار للثورة والجمهورية والوحدة معتبرا أن أي قوى في الساحة اليمنية سواءً كانت مدنية أو ذات توجه سياسي لم تقف إلى جانب القوات المسلحة والأمن تكون قد عزلت نفسها عن الفعل الوطني الحقيقي والتاريخي وتكون قد تخلت عن أهم واجباتها الوطنية إزاء أهم الثوابت الوطنية العليا وتصبح ضد إرادة الشعب .